لا مانع لكلّ واحدٍ منهما أن يكون في المعتلّ كما يكون في الصحيح وأمّا فَيْعَل بفتح العين مّما عينه معتلّة فعزيز ثمّ لم يمنعه عِزّةُ ذلك أن حَكَم بِه على عَيّن وعَدَل عن أن يحمله على أحد المثالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونِه في المعتلّ العينِ كونَه في الصحيحِها وهذا أيضا مما يبصّرك بقوّة الأخذ بالظاهر عندهم وأنه مِكين الَقَدم راسِيها في أنفسهم .

وكذلك يوجب القياس فيما جاء من الممدود لا يُعرف له تصرّف ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلا فينبغي حينئذٍ أن يُعتقَد فيها أنها أَصلية وكذلك همزة قُسَاء فالقياس يقتضي اعتقاد كونها أصلا اللهمّ إلاّ أن يكون قُسَاء هو قَسًى في قوله .

(بجَوّ من قَسًى ذَفِرِ الخُزَامَى ... تَداعَى الِجرْبِياُء بِه الحنيِنا)